

المحاولات السياسية الكبرى وبناء المجال المغربي خلال الفترة الوسيطية ملاحم الصراع

د. عبد الرزاق السعيد

أستاذ التاريخ والحضارة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة ابن زهر - أكادير - المملكة المغربية



مُلخَص

يبدو أن الميزة الأساسية التي اتسم بها المجال المغربي طيلة العصر الوسيط، أن العصر كله هو عصر البناء، لكنه متقلب وشديد التنوع بمعنى أن كل طرف من الأطراف المجالية المكونة لهذه الرقعة المترامية، قد ساهم بشكل من الأشكال في بناء وحدة هذا المجال أكثر من تمزيقه، وقد يعود ذلك ربما إلى حضور التفكير الوحدوي في ذهنية المغاربة على الرغم من الصراع السياسي والاقتصادي. ويظهر أن التفكير وفق هذا النمط هو انعكاس أمين شكلاً وأسلوباً للمعطيات الواقعية المحددة سلفاً، في إطار المنظومة الإنتاجية السائدة، ونعني بها النمط التجاري الذي كان في خدمة الوساطة الاقتصادية، وكذا لضمان سلامة الطرق والسيولة التجارية في إطار "الالتزامات" الدولية، ويبدو أن المحاولة الإدارية ما كانت إلا لتفسير في هذا الاتجاه، وذلك عكس الفاطميون الذين حاولوا جاهدين فعلاً توحيد هذا المجال لكن دون استقلاليته، بل في إطار التبعية للمشرق الإسلامي. في حين كانت المحاولة المرابطية طموحة في بناء ووحدة هذا المجال، بل قد شكلت فقرة نوعية استفاد منها الموحدون بشكل كبير فيما بعد، أما بنو مرين فقد بذلوا أقصى جهودهم في إعادة البناء على امتداد هذا المجال، لكن التغيرات الكبيرة التي عاشها العالم برمنته، وحوض البحر الأبيض المتوسط، ما كان يسمح إلا بمزيد من الانهيار والتفكك على جميع المستويات. وللإحاطة بالموضوع ومحاصرته قدر الإمكان فقد تم اعتماد المنهج الشمولي وبناءً عليه تم اختيار الإشكالية التالية: ما الإرهاصات السياسية الأولى في بناء المغرب (تعدد الأبعاد)، وكيف انتظمت علاقات المغرب السياسية بالمشرق العربي الإسلامي (ملاحم الصراع)، وما البناء السياسي للمجال المغربي خلال الفترة الوسيطية (التقسيم الإداري).

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٠١ ديسمبر ٢٠١٥
تاريخ قبول النشر: ١٨ أبريل ٢٠١٦
الدولة الموحدة، المشرق العربي، الجغرافيون، الغرب الإسلامي،
العصر الوسيط

كلمات مفتاحية:

DOI 10.12816/0054897 **معرف الوثيقة الرقمي:**

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

عبد الرزاق السعيد، "المحاولات السياسية الكبرى وبناء المجال المغربي خلال الفترة الوسيطية: ملاحم الصراع"، دورية كان التاريخية، السنة الثانية عشر - العدد الثالث والأربعون، مارس ٢٠١٩، ص ٢٨ - ٣٥.

مُقَدِّمَةٌ

تمزيقه، وقد يعود ذلك ربما إلى حضور التفكير الوحدوي في ذهنية المغاربة على الرغم من الصراع غرباً وشرقاً. ويظهر أن التفكير وفق هذا النمط هو انعكاس أمين شكلاً وأسلوباً للمعطيات الواقعية المحددة سلفاً، في إطار المنظومة الإنتاجية السائدة، ونعني بها النمط التجاري الذي كان في خدمة اقتصاد الوساطة، وكذا لضمان سلامة الطرق والسيولة

لعل من أبرز الثوابت الممتدة عبر تاريخ الرقعة المجالية والمعروفة باسم المجال المغربي في العصر الوسيط، أن العصر كله هو عصر البناء، لكنه متقلب وشديد التنوع بمعنى أن كل طرف من الأطراف المجالية المكونة لهذه الرقعة المترامية، قد ساهم بشكل من الأشكال في بناء وحدة هذا المجال أكثر من

من أهل بني مدرار، وبني رستم، وكذا الأدارسة للحصول على المواد السودانية وخاصة الذهب⁽⁶⁾، وانطلاقاً من ذلك يمكن أن نسجل أهمية المجال الجغرافي في السياسة الاقتصادية لدول الخوارج والأدارسة، إذ أنه شكل دعامة أساسية لاقتصادهم، وكذا لرؤيتهم السياسية، ولعل أبلغ معبر على ذلك، هو أن أشياخ قبيلة أوربة عندما قرروا بمبادرة من أميرهم إسحاق عبد الحميد الأوربي المعتزلي مبايعة المولى إدريس كإمام لهم، وبالتالي تكوين دولة الأدارسة⁽⁷⁾، فذلك يعني بصيغة مباشرة خلع طاعة بني العباس في المشرق بعد أن استطاعوا توحيد القبائل (زواوة، وزواغة ونفزة وغمارة..).

ولعل المهم بالنسبة للاتحادية القبلية، هو ضمان استقلالها السياسي عن الخلافة العباسية، وحتى عن ولايتها الأعالية في المغرب الأدنى⁽⁸⁾، وبالتالي الاستقلال الاقتصادي وقد تكون الفرصة للظهور على مسرح العلاقات الدولية إلى جانب القوى الرئيسية الفاعلة فيه. هذا وقد وجد الأدارسة في المجال المغربي، كغيرهم من الحركات الخارجية الأخرى، التربة الخصبة والجو الملائم، إذا علمنا أن البيئة السياسية لدولة بني العباس ساعدتهم إلى حد كبير في أداء رسالتهم، والمتمثلة في توحيد المجال المغربي كأرضية اقتصادية من خلال الطرق التجارية، وسياسية متمثلة في الاستقلال عن المشرق، وكذلك جغرافياً، وهنا يتجلى البعد الجيوسياسي.

ولعل الامتداد الإدريسي على المستوي الجغرافي وخاصة من الجهة الشرقية، هو ما جعل الخلافة العباسية بالمشرق تفكر في الحد من هذا النفوذ السياسي والروحي⁽⁹⁾، والدليل على ذلك أن العباسيين تمكنوا بالفعل من بلوغ ذلك من خلال اغتيال إدريس الأول سنة ١٧٥هـ كما أكد ذلك الناصري⁽¹⁰⁾. ولا شك أن هذا الاغتيال كان بمثابة إنذار سياسي لكل الإمارات المستقلة بالمنطقة المغربية وغيرها، والتي لن يسمح لأي منها بأن تصبح قوة سياسية تسيطر على المجال المغربي، وتؤكد أكثر عندما نعلم أن الأدارسة قد تمكنوا من كسب طاعة قبائل مغراوة، وبني يفرن بتلمسان ونواحيها التي كانت تابعة للنفوذ الأباضي والصفري سياسياً سنة ١٧٤هـ⁽¹¹⁾. وسيتأكد أن صمود الأدارسة كان أكبر من ذلك، فإدريس الثاني (١٩٢هـ/٧٩١م) عمل على بناء مدينة فاس⁽¹²⁾ لما لها من أدوار بالغة الأهمية، وعمل على عقد الصلح مع أغلبية المغرب الأدنى كما أورد الأستاذ أكنوش⁽¹³⁾، وذلك في اعتقادنا ليمهد الطريق ليقبل هذا المجال المذهب السني المالكي، إضافة إلى بسط نفوذه نحو الغرب لحيازة تامسنا، ثم نحو الشرق للاستيلاء على تلمسان باب إفريقيا آنذاك، وكذلك للاستفادة من عائداتها.

التجارية في إطار "الالتزامات" الدولية، ويبدو أن المحاولة الإدريسية ما كانت إلا لتسير في هذا الاتجاه، وذلك عكس الفاطميون الذين حاولوا جاهدين فعلاً توحيد هذا المجال لكن دون استقلاليته، بل في إطار التبعية للمشرق الإسلامي⁽¹⁴⁾.

في حين كانت المحاولة المرابطية طموحة في بناء ووحدة هذا المجال، بل قد شكلت قفزة نوعية استفاد منها الموحدون بشكل كبير فيما بعد، أما بنو مرين فقد بذلوا أقصى جهودهم في إعادة البناء على امتداد هذا المجال، لكن التخيرات الكبيرة التي عاشها العالم برمته، وحوض البحر الأبيض المتوسط، ما كان يسمح إلا بمزيد من الانهيار والتفكك على جميع المستويات. والإحاطة بالموضوع ومحاصرته قدر الإمكان فقد تم اختيار الإشكالية التالية: ما الإرهاصات السياسية الأولى في بناء المغرب (تعدد الأبعاد)، وكيف انتظمت علاقات المغرب السياسية بالمشرق العربي الإسلامي (ملاحم الصراع)، وما البناء السياسي للمجال المغربي خلال الفترة الوسيطية (التقسيم الإداري).

أولاً: الإرهاصات السياسية الأولى في

بناء المغرب (تعدد الأبعاد)

يبدو أن أهم ملاحظة يمكن أن يسجلها الباحث والدارس لتاريخ الدول المغربية الوسيطية، هي أن التجارة البعيدة المدى كانت لها يد طويلة في الصراعات السياسية وظهور أي كيان سياسي، وبالتالي فهو محكوم بمنطق اقتصادي جغرافي، بل الأكثر من ذلك أن مقائنها وطول تعميرها يقترن بمدى حرصها وحفاظها على جريان مسالك التجارة في ظروف عادية وأمنة، كجزء من مشروع اقتصادي متكامل للمجال الإسلامي، في إطار منافسته وصراعه مع القوى الأخرى "الأوربية" الفاعلة في العلاقات الدولية، كما أن تحويل تلك الطرق التجارية الممتدة في هذا المجال قد يكون من أهم العوامل المؤدية لإسقاطها والإجهاز عليها⁽¹⁵⁾.

هذا ولم يكن من باب الصدفة أن يؤسس المدرايون مدينة سجلماسة سنة ١٤٠هـ/٧٥٧م، هذه المدينة التي كانت أكبر مركز تجاري في إطار المبادلات مع بلاد السودان⁽¹⁶⁾ والتي تم تشييدها في موقع استراتيجي هام جداً، أخذاً بعين الاعتبار الموقع الجغرافي وفي وقت حرص فيه الرستميون بتاهرت على فتح أبواب التجارة جنوباً⁽¹⁷⁾، لكن عرقلة تطور هذه الإمارات هو راجع بالأساس إلى عدم تكاملها مع مشروع كبير في إطار صراع دولي واضح بين قوتين إسلامية وأخرى أوربية "نصرانية" بمنظور جيوسياسي، ولعل دولة الأغلبية بإفريقية هي الأخرى حرصت كل الحرص على ربط علاقات تجارية متينة مع كل

مونتاني R.Montagne^(١٩)، حين زعم بأن الفوضى والانقسامات، هي التي سادت تاريخ الغرب الإسلامي وجعلت الدويلات البربرية أو العربية التي حكمت المغرب، مضطرة إلى حكم بلاد متمرد على الوحدة. هذا ولم يتعد الأستاذ "شارل أندري جوليان" عن هذا الطرح، وذلك حين نفى أن يكون المرابطون قد شكلوا حكومة سياسية بمعنى الكلمة، وبالتالي غياب دولة مركزية، مع العلم أن الدولة تمثل إحدى الأدوات الرئيسية لتحقيق الوحدة في هذا المجال أو في غيره. وإذا كانت معظم الدراسات العربية، قد أجمعت على أن الدولة المرابطية حققت وحدة جانب مهم من المجال المغربي (المغرب الأقصى والأوسط وجزء من الأدنى)^(٢٠)، فإن الحاجة ما زالت ماسة إلى دراسة هذا المشروع الحدودي، لا كمشروع سياسي معزول عن الظواهر التي أفرزته، بل كبنية متكاملة مؤطرة في سياق منظومة دولية شاملة لها قوانينها وآلياتها ومن ثم ضرورة البحث عن هذه الآليات، وذلك بتفكيك تلك المنظومة وإعادة ترتيبها، بما يتسق مع قوانين تطور التاريخ المغربي في علاقاته بالمجال الدولي وذلك عن طريق إبداء ملاحظات حول الصراع الجيوسياسي حول المجال، وطرح تساؤلات تهدف إلى تأصيل المشكل أكثر مما تسعى إلى الإجابة النهائية.

١/٢- البعد الجغرافي:

يتضح أن الجغرافيون وكذا المؤرخون، قد ظلوا ينظرون إلى المجال المغربي أو الغرب الإسلامي كرقعة واحدة رغم اختلاف الأسماء، فالبركي يسميها "بإفريقية التي تمتد من برقة إلى طنجة الخضراء"^(٢١)، ورغم أن المراكشي كان ينتمي إلى المغرب الأقصى. فإنه يجعل من طنجة خاصة خلال العصر الموحد "مدينة من المدن المتصلة بالقيروان" في أقصى المغرب كما أسلفنا ذلك. هذا وتقوم شهادات أخرى على أن مفهوم الغرب الإسلامي، كان يشمل كل هذا المجال الشاسع، بأشكاله المختلفة والمتباينة، ويشمل هذا المجال عدة أقاليم، ولكن هذه الأخيرة ليست مستقلة عن بعضها البعض، وإنما تكون مجالاً جغرافياً واحداً^(٢٢)، وقد يعود ذلك في نظرنا إلى عدم استغنائها عن بعضها، بالشكل الذي فرضته طبيعة الاقتصاد الوسيطى المفروض ومدوره الأساسي الخطوط التجارية، وكذلك اختلاف وتوزيع الإنتاج الاقتصادي (فلاحياً وحرفياً)، والمرتبب باقتصاد الوساطة.

٢/٢- البعد الاجتماعي:

لعل من أبرز الثوابت الممتدة عبر تاريخ الرقعة الجغرافية المعروفة باسم المجال المغربي خلال العصر الوسيط، كونه عصر تحركات بشرية متقلبة

إلا أنه بموت إدريس الثاني قسم المغرب الإدريسي إلى عدة إمارات، وهذا يعبر عن ظاهرة التنافس والصراع بين أمراء الكيانات الإدريسية، والتي كانت تهدف إلى توسيع مناطق النفوذ على حساب الجيران^(٢٣)، والثانية محاولة السيطرة على فاس لما لها من أهمية اقتصادية وروحية وبشرية، وقد استمرت تلك الصراعات والتنافس حتى نهاية الدولة الإدريسية وسقوطها سنة ٩١٧م، تحت ضربات الخلافة الفاطمية، زيادة على ذلك فإن سياسة الأدارسة إزاء العباسيين اتسمت بالعداء رغم انتمائهما معا "لآل البيت"، ويرجع ذلك أولاً إلى طموح العباسيين في إخضاع كافة أرجاء العالم الإسلامي، وتحقيق وحدة "دار الإسلام"^(٢٤) كوحدة اقتصادية وسياسية، أما الأغلبية فباعتبارهم المنفذين للسياسة العباسية في المجال المغربي بأسره^(٢٥)، فإن ظروف تأسيس إمارة الأغلبية، جعلت سياستها الخارجية تتفق مع السياسة العباسية، فكان بالتالي أعداء الخلافة في هذا المجال المغربي هم أعداء الأغلبية أيضاً^(٢٦).

أما سياسة الأدارسة إزاء دول الخوارج، فرغم وحدة ظروف نشأة هذه الدول ودولة الأدارسة حيث قامت جميعهما كبديل عن الخلافة في المشرق، إلا أنها تعرضت كلها لأخطار الدولة العباسية والأغلبية في إطار صراع طاحن حول الطرق التجارية، هذا وقد عكست دولة الأدارسة، الرغبة المغربية في توحيد مجالهم الجغرافي سياسياً واقتصادياً، رغم الإكراهات التي لاقوها داخلياً من طرف الأغلبية، وخارجياً من طرف الخلافة العباسية بالمشرق، وأمويو الأندلس، إلا أنهم شكلوا الأرضية التي انطلق منها التفكير الحدودي، ولعله الشيء الذي سيتكرس مع دولة المرابطين والموحدين فيما بعد.

ثانياً: علاقات المغرب السياسية في

المشرق العربي الإسلامي (ملاحم الصراع)

المحاولة المرابطية:

لا يمكن إنكار ما يواجه الباحثين والدارسين من صعوبات وهم يتصدون لدراسة موضوع التجارب الحدودية الوسيطية بمستوياتها المتعددة جغرافياً وسياسياً، ويعود ذلك أولاً لكونها لم تطرح بعد كإشكالية علمية مستقلة^(٢٧)، إضافة إلى أن محاولة معرفة كنهها ومنطلقاتها الداخلية وغاياتها ومخلفاتها، والتي تتداخل مع بعضها البعض، إلى درجة تجعل مهمة الباحث شاقة ومضنية وقد أكد ذلك محمد القبلي^(٢٨). ولعل جل الدراسات الغربية أشارت في سياق كتاباتها إلى هذه الإشكالية، على الرغم من أنها كانت إشارات خجولة، فضلاً عن أن التفاسير المقتضبة التي استعملت لتحليل الظاهرة التاريخية قد حاد بعضها عن الصواب، والدليل على ذلك ما قاله

أن قاعدة التعامل على الصعيد الاجتماعي كانت ضاربة في العمق، حيث لم تؤثر فيها الصراعات السياسية بين الحكام، بل إن هذه القاعدة كانت ربما تطرح البديل الودودي لاكتساح واقع التجزئة والإقليمية.

٣/٢- البعد السياسي:

٣/٢) ١- على المستوى الدولي:

يبدو أن المشروع الودودي خلال العصر الوسيط لم يندرج بمعزل عن الظروف الخارجية والدولية في إطار صراع بين التقاطبات الدولية، وهكذا فإن إدراك الأحوال السياسية وغيرها في حوض البحر الأبيض المتوسط على الأقل، تسهل فهم تلك الوحدة وامتدادها وسياقاتها.

فالعالم الأوربي "المسيحي" قد بدأ يدخل عصر الاندماج السياسي^(٣٧) بعد اندماج اقتصادي خاصة في بعض المدن الإيطالية، إضافة إلى بروز نوع من التوحد الديني، حيث استطاعت الكنيسة في روما أن تسرب نفوذها، و"أخذت البورجوازية الأوروبية تتطلع نحو النفوذ والسلطة فانتعشت لذلك الحياة الاقتصادية"^(٣٨). ومن ثمة فقد أصبح ميزان القوى يميل لصالح الأوربيين، كما بدأت شعوبها تنتعش ووعياها يستقيظ، إضافة إلى انتعاش الحركة التجارية، وأمست أساطيل جمهوريات إيطاليا تجوب البحر المتوسط طويلاً وعرضاً، وتطارد الأساطيل الإسلامية^(٣٩). وهكذا فقد شنت هجومات على سردينية، واستولت على بوكة سنة (٤٢٠ هـ - ١٠٢٩م).

ومنذ سنة ٤٥٣هـ، انتهزت القوى الأوربية فرصة انشغال الزيريين بغارات العرب الهلاليين، فأخذوا ينتزعون منهم المدينة تلو الأخرى حتى سيطروا على صقلية عام ٤٨٠هـ، وبدأوا يقلقون راحة الزيريين في عقر دارهم، وبذلك تعرضت زويلة والمهدية لاعتداءات صارخة انتهت بإستلائهم عليهما^(٤٠). ومن الملاحظ أن هذه التطورات كان لها أثر بعيد في حركة الاسترداد، وإشعال نار الحروب "الصليبية" التي صارت ترعاها كنيسة روما وتباركها^(٤١)، هذا وقد عكست المصادر التاريخية هذا الواقع، فابن عذاري^(٤٢) يتحدث عن استيلاء القوى النصرانية على المهديّة سنة ٤٨٠هـ ونهب ما فيها، بل وإحراق سكانها بالنار. ويخيل إلينا أن هذا المنحى هو الذي دفع بسكان المجال المغربي إلى التوحيد لمجابهة الخطر الأوربي "النصراني"، وكذلك حفظ الامتياز التجاري لصالح القوى المغربية في حوض البحر الأبيض المتوسط، ومن ذلك يتضح أن الاصطدام مع العالم المسيحي شكل نقطة أساسية في مسار وحدة المجال المغربي.

٣/٢) ٢- على المستوى المحلي:

شديدة التنوع، بمعنى أن كل طرف من الأطراف المجالية المكونة لهذه الرقعة المترامية، قد تأثر عبر مختلف الحقب الوسيطية بمجموعة من التحركات المتباينة التي همت كلا من الأرياف والمدن والحواضر على السواء^(٤٣). وعلى الرغم من تعدد الدوافع الحقيقية وراء ذلك بين اقتصادية، وعسكرية وسياسية إلا أنها فعلت فعلتها على المستوى الاجتماعي، وأضفت عليه طابع الشمولية والتنوع^(٤٤) في ثقافتها وعاداتها وتقاليدها.

ولدينا فيض من القرائن يزكي مقولة المد الودودي الاجتماعي في هذا المجال، وخلال هذه الفترة التاريخية، ويتجلى ذلك في تبادل الرحلات العلمية، ومنح الشهادات التعليمية، وخير دليل نخناره في هذا الصدد يتمثل في شخصيـ أبي عمران الفاسي الذي يمثل معلمة من معالم الوحدة المغربية، فهو مغربي أصله من فاس، ومع ذلك فقد فضل الاستيطان في القيروان، وعنه أخذ الناس على امتداد المجال المغربي، فكان بذلك شيخاً وأستاذاً لكل أبناء المغرب، هذا وقد كان لوجاج بن زلو الذي درس على يديه ضلع كبير في تأسيس دولة المرابطين- نواة الوحدة المغربية-، بل ويعتبر هذا الأخير كما هو معروف، أستاذاً لعبد الله بن ياسين "المنظر المذهبي" للحركة الودودية المرابطية.

وبالعكس فقد قدم عالم إفريقية من توزر، وهو أبو الفضل بن يوسف النحوي والذي إستقر في أول أمره في سجلماسة للتدريس بها، غير أنه تعرض للمضايقة والطرده من طرف فقهاء المرابطين، وذلك ليس لأنه لا ينتمي لهذه الرقعة من هذا المجال، بل لأنه أقدم على تدريس مادة محظورة هي مادة الأصول، والدليل على ذلك أنه فضل الإقامة في فاس والاستقرار بها دون العودة إلى بلده^(٤٥). وبالمثل فهناك من المظاهر التي تفصح عن تجدر هذه الوحدة الشعبية، وهي الحج إلى الديار المقدسة، فقد كان هذا الحج تعبيراً غير مباشر عن الشعور الشعبي نحو الوحدة المغربية. وحسبنا أن يحيى بن ابراهيم- أحد الأقطاب المؤسسين للدولة المرابطية - مر في طريقه إلى الحج بالقيروان التي كانت "قبلة" أولى في ركب الحجاج المغربية إلى درجة أمكن فيها لبعض الدارسين القول "أن النسيج الأول للمذهبية المرابطية تكون في القيروان"^(٤٦).

وتبرز قيمة التصوف كذلك كمعطى تاريخي من ثوابت الوحدة المغربية على الصعيد الاجتماعي، والدليل على ذلك أن فكرة الشيخ والمريد، حطمت كل تصور للحدود السياسية، فالمتصوف في المغرب الأقصى على سبيل المثال كان له أتباع في كل المجالات المغربية، وكذلك المغربية كانوا أتباعاً لمتصوفين خارج مجال المغرب الأقصى. الحصيلة توضح

المجالية، والأمر في حد ذاته يحمل بعدا اقتصادياً يتجلى في تدهور طرق التجارة المؤدية إلى الشرق خاصة الطريق المار عبر واحة فزان الذي محت آثاره العواصف، لصالح الطريق الساحلي النابع من الجنوب الصحراوي الذاهب نحو عالم المتوسط وأوروبا^(٣٧).

ثالثاً: البناء السياسي للمجال المغربي خلال الفترة الوسيطة (التقسيم الإداري)

التقسيم الإداري لبلاد المغرب:

لعل البحث في النظم الإدارية في بلاد المغرب والذي يستلزم حصره زمنياً، ويرجع ذلك للتبدل والتغير المستمرين في هذا المجال نظراً للأسباب السالفة (صراعات مذهبية قبلية..). وعلى الرغم من أنها من المواضيع التي يصعب دراستها نظراً لافتقادنا نوعاً من المصادر يعتبر المرجعية الأساسية، وهي كتب النظم التي عرفت تنوعاً وثراء كبيرين في بلاد المشرق فلقد دون العلماء وكبار موظفي الدولة الكثير عن الوزارة والكتابة والحجابه والبريد والنظم المالية، بينما في المجال المغربي لم تحظ هذه الإشكاليات بالاهتمام المطلوب ولاتأتي إلا عرضاً، وقد يعود ذلك في اعتقادنا إلى عدم الاستقرار الناتج عن الصراعات المتتالية، وعلى كل حال، فإن العصر الفاطمي ونظراً لوجوده وحكمه لبلاد المغرب وخاصة في جزئه الشرقي والفترة الزمنية نفسها هي التي لم تسمح بظهور هذا النوع من الكتابات، لذلك لا نجد أفضل ما نرتكز إليه من كتب الرحالة والجغرافيين، والتي أولت اهتماماً للتقسيمات الإدارية المحلية والإقليمية (مدن وقرى)، سوى رحلة أبو القاسم ابن حوقل (توفي حوالي ٣٦٧هـ - القرن ١٠م)^(٣٨) إلى بلاد المغرب أيام حكم الفاطميين.

ونظراً لغزارة المعلومات عنده والتي لا نجدنا عند غيره من الرحالة خاصة خلال هذه الفترة، سواء تعلق الأمر بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمات الإدارية المالية، أو وصف للطرق التجارية والمسالك وغيرها، وبناء عليه، فقد قسم ابن حوقل بلاد المغرب إلى عدة جهات وسماها إقليمياً، وهي: برقة، طرابلس، المهديّة، بلاد الجريد، تاهرت، فاس، سجلماسة، السوس الأقصى.. وبذلك تكون السلطة الفاطمية في عهده وحسب قوله تمتد في "ماحاذي أرض إفريقية إلى عشر- مراحل، ومدن متصلة الرساتيق والمزارع والضياء والمياه، والولاية والسلاطين والملوك وكل ذلك في جملة صاحب المغرب وقبضته"^(٣٩). وعلى الرغم من المعطيات الهامة التي قدمها "ابن حوقل" فإنه لا يقدم إلا الشيء القليل، بل لا يمكن اعتبارها حقائق مطلقة نظراً لأحادية هذه المعطيات.

١/٣- إقليم برقة

تجدر الإشارة إلى أن الوضع السياسي قبيل المرابطين، وعلى امتداد هذا المجال، كانت سمته البارزة هي التششت^(٤٠) وأبرز مثال على ذلك، الدولة الزناتية التي تم إنشاؤها في مغرب القرن العاشر الميلادي، في إطار الصراع الذي كانت تدور رحاه بين الفاطميين الذين أنشأوا خلافتهم في إفريقية سنة ٩١٠م، والأمويين الذين أنشئوا دولتهم في الأندلس سنة ٧٥٠م، وأعلنوا خلافتهم السنية على عهد عبد الرحمان الثالث سنة ٩٢٨م. ومن المؤكد أن هذا الصراع كان يدور حول أهداف جغرافية، وكذا اقتصادية وذلك بامتلاك الأراضي المغربية ومراقبة طرق تجارة الذهب الآتية من إفريقيا السوداء، ودليلنا في ذلك أن إحدى الدراسات^(٤١) أكدت أن مجموع الضرائب التي جمعت من المهديّة وصفاقص وسوسة وتونس أيام الفاطميين بلغت ثمانين ألف دينار في السنة، عدا رسوم المرور عبر تلك المدن مقابل الإهمال التام للمجال المغربي. ومن جهة أخرى، حول بسط الهيمنة "المذهبية" لكل من الخلفتين على حوض البحر المتوسط^(٤٢) نسوق كذلك نموذج الدولة المغراوية التي وصل أهلها إلى "المغرب الأقصى" من "المغرب الأوسط" في نفس الوقت الذي وصل إليه "أبناء عمومتهم بنو يفرن"^(٤٣). وهكذا فقد سارع الخليفة الأموي، إلى تعيين زيري بن عطية على المغرب عقب الحرب التي خاضها ضد الفاطميين والتي مكنته من بسط نفوذه، وبالتالي نفوذ المذهب السني الأموي على كل من تلمسان الزاب بالمغرب الأوسط، غير أن إرادة زيري بن عطية في الاستقلال السياسي عن الخلافة الأندلسية سنة ٩٩٧م^(٤٤) دفع هذه الأخيرة إلى شن حرب ضده، وخلص ولايته على "المغرب الأقصى" ثم طرده إلى "المغرب الأوسط". واللافت للنظر في هذا السياق، أن كل التجارب كان مألها الفشل في بناء كيان سياسي موحد، ولا يعزى ذلك إلى عجزها عن توحيد الطرق التجارية تحت سيطرتها فحسب كما أكدت بعض الدراسات، بل يرجع كذلك إلى أن أصحابها لم يكونوا من الأصل المغربي، فكانوا بذلك دخلاء على العصبية التي ناصرتهم، وكانت بالتالي مشاريعهم الوجودية تنطلق من المشرق- أي مقر الخلافة الإسلامية- حيث كان المغرب الأقصى- حسب بعض الدارسين، "يتلقى الأيديولوجيا الوافدة، والزعماء العرب المشاركة الذي كانوا يؤسسون إمارات سرعان ما تنهوى وتفشل في تحقيق الوحدة".

وهنا يبرز التميز المرابطي والموحدي بعده، حيث أن المشروع المرابطي قد انطلق ولأول مرة من أقصى الجناح الغربي لدار الإسلام، ومن طرف القوى البربرية "الأمازيغية" المحلية، وقد كان هذا هو سر نجاح تجربتهم حسبما يبدو، وتجربة أهل المغرب الأقصى- على الأقل في وضع اللبنة الأساسية لوجودهم

القيروان التي كانت قاعدة إفريقية وأصبحت المهديّة هي القاعدة أيام حكم الفاطميين وتبعه كل من سوسة والمنستير، وتليه مدينة تونس^(٤٧)، ويمكن أن نستنتج من ذلك أن التبعية الإدارية كان يراعى فيها الجانب الأمني وكذلك اعتبارات أخرى، كالوحدة الجغرافية والاقتصادية في إطار تقسيم العمل، إضافة إلى العوامل البشرية والمذهبية والسياسية كذلك.

٤/٣- إقليم تاهرت

بعد سقوط الدولة الرستمية سنة ٩٠٩م أصبحت أراضي هذه الدولة ولاية فاطمية، وقاعدتها مدينة تاهرت، وقد نفهم من قول الإصطخري أنها تابعة للسلطة إفريقية غير أنها على ما يبدو تشكل مقاطعة إدارية مستقلة أو ولاية^(٤٨)، وهذا قبل أن تضم إلى عمل بلكين بن زيري بن مناد، وعندما زارها ابن حوقل أثناء عودته من بلاد المغرب الأقصى. وجدها جزء من عمله ولم تعد إقليمًا قائمًا بذاته. وبذلك قال عنها^(٤٩)، أنها كانت في القديم مفردة العمل والإسم في الدواوين، لكن الملاحظ هنا أن تاهرت عندما زارها ابن حوقل لم تعد عراق المغرب " بل تغيرت عما كانت عليه وأهلها وجميع من قاربها من البربر في وقتنا هذا فقراء بتواتر الفتنة عليه ودوام القحط وكثرة القتل والموت".^(٥٠) ويحتمل أن يكون هذا الوضع هو السبب الذي جعل ابن حوقل يصفها بالكورة. أما النويري^(٥١) فقد أكد أن غربها توجد مدينة تلمسان، وكانت كل هذه المنطقة أراضي لقبيلة زناتة الشديدة العداء للفاطميين والمدعومة من طرف الأمويين بالأندلس، ولعله ما ينهض دليلاً على أن رسم ملامح المجال المغربي جغرافياً في هذه الفترة كان خاضعاً لعوامل أمنية وبشرية ومذهبية- سياسية، واقتصادية جد مرتبة باقتصاد الوساطة.

٥/٣- إقليم فاس

لقد أصبح إقليم فاس أو كما يسميه ابن حوقل^(٥٢) إقليم طنجة ولاية فاطمية كغيره من مناطق المغرب، غير أن تبعيته لم تكن دائمة لها إلا عندما تشن حملات عسكرية عليه بل ظل يحكم ويدين بالولاء للأدارسة، وعندما زاره ابن حوقل كانت سلطتهم عليه ماتزال قائمة فمزاجه وجبايته كانت لهم (الفاطميين)، أما حدوده فكانت تمتد من وهران شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً وفاس وأصوارها جنوباً، ماعدا مدينة سبتة فإنها كانت ترجع في حكمها إلى الخليفة الأموي بقرطبة، بينما ظاهرها كان للخليفة الفاطمي، أما قاعدة هذا الإقليم فهي مدينة فاس، والأكثر من ذلك أن المقدسي^(٥٣) يقول عنها "بلدان قسم منها يحكمه الخليفة الفاطمي والآخر الخليفة الأموي". تلك الحدود التي رسمها ابن حوقل وغيره من الرحالة لإقليم فاس تجعل من نكور عاصمة دولة آل صالح

يظهر أن هذا الإقليم كان قبل حكم الفاطميين لبلاد المغرب تابعاً لحاكم مصر "الطولوني"، لكن عبيد الله المهدي تمكن من استرداد هذا الإقليم للمغرب الأقصى سنة ٥٣٠١هـ، وصار إقليمًا من أقاليمه الإدارية، هذا وتبدأ حدود هذا الإقليم من برقة شرقاً وتنتهي عند مدينة سرت غرباً، أما جنوباً فإنها تصل إلى مدينة ودان، وكان على رأس كل مدينة عاملاً يعود في سلطته إلى صاحب برقة. ويضيف ابن حوقل أن هذا الإقليم كانت له إدارته المالية، فتواجهه على الحدود مع مصر وبلاد السودان زاد من اهتمام السلطة به، فجعلوا به مراصد تدفع بها الضرائب على المتاجر الصادرة والواردة من بلاد السودان في أجدابية، وفي سرت تدفع الضرائب على المتاجر الصادرة والواردة من إفريقية^(٤٩)، ولعله الدليل من جهة أخرى على اختزال المنطقة في لعب دور الوساطة التجارية، كما سنوضح ذلك لاحقاً.

٦/٣- إقليم طرابلس

بعد أن وصفها الإصطخري^(٥٤) في بداية القرن الرابع الهجري (٥٣١٨-٥٣٢١هـ)، كتب بعده ابن حوقل بناء على مشاهدته، أن الاضطرابات التي عرفتها الدولة في هذه المرحلة قد غيرت الحدود الإدارية لبعض الأقاليم وذلك حتى تسهل مراقبتها. ومن ناحية أخرى فإن السلطة في نظره أصبحت واحدة وتحكم إقليمًا واسعاً يمتد من برقة حتى سجلماسة، ولهذا كان على السلطة الجديدة أن تعيد التقسيم لاعتبارات أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية، أما حدود هذا الإقليم فإنها تمتد غرباً إلى مدينة قابس^(٥٥)، وجنوباً حسب رواية البكري إلى مدينة الزويلة وودان، لأن المنطقة الممتدة ما بين طرابلس وودان سكنى لقبيلة هواة^(٥٦)، وإقليم طرابلس بحدوده السابقة كما جاء عند ابن حوقل هو سكنى لقبيلة هواة، ويتبعها من المدن في الشمال صبرة ولبدة وقصري- ابن كمود وأبن مظكود^(٥٧).

٧/٣- إقليم إفريقية

في عهد الفاطميين لم يعد هذا الإقليم يشكل وحدة سياسية تختلف عن باقي مناطق المغرب كما كان في السابق، بل أصبح جزءاً من الوحدة السياسية الجديدة التي تبدأ حدوده من برقة شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، وبالتالي أصبح ولاية كباقي الولايات مثل تاهرت وغيرها، ويظهر أن هذا الإقليم الإداري ظل يحتفظ تقريباً بنفس التقسيم الإداري أيام حكم الأغالبة^(٥٨)، وربما يعود هذا الاهتمام الذي أولته السلطة الجديدة لهذا الإقليم لكونه مركزاً وقاعدة لها. ويبدو أن حدوده توسعت وأصبح إقليم تاهرت من أعمال إفريقية حسب ابن حوقل^(٥٩)، وهذا لأسباب تتعلق بأمن السلطة في المهديّة والمنصورية، أما الأقسام الإدارية التي يتكون منها هي: إقليم

الهوامش:

- (١) يمكن رصد ميكانزمات التعيين انطلاقاً من استلام السلطان التابع لمهامه، فهذا الأخير يتسلم منصبه كسلطان تابع إما عن طريق تعيين الخليفة له بعد اختياره، وإما عن طريق إقراره في مهامه من طرف الخليفة، ففي هذه الحالة الأخيرة، يتعلق الأمر بقائد اتحادية يمارس سلطته باسم خليفة معين، فهذا الأخير يسارع بمبادرة إقراره في وظيفته وتزكيته بقرار مكتوب. عبد اللطيف أكنوش "السلطة والمؤسسات السياسية في مغرب الأمس واليوم"، مكتبة بوفانس البيضاء ١٩٨٨ ص: ٤٩.
- (٢) ماجدة كريمي: "تجارة القوافل: آثار وبصمات على تاريخ دول المغرب الوسيط" دار الجسور وجدة المغرب، الطبعة الأولى ١٩٩٦ ص: ٢٣.
- (٣) البكري، أبو عبيد الله، المغرب في ذكر بلاد إفريقية المغرب تحقيق أندري فيري، فان ليوف. بدون طبعة. ص: ١٤٨.
- (٤) ابن الصغير: "أخبار الأئمة الرستمين"، تحقيق وتعليق د محمد ناصر - إبراهيم بحاز بيروت ١٩٨٦ ص: ٣٦.
- (٥) المقدسي: "أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم". مطبعة ليدن ١٩٠٩. ص: ٢٣٠.
- (٦) أبو العباس أحمد بن خالد الناصري: "الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى"، تحقيق جعفر ومحمد الناصري، الدار البيضاء، ١٩٥٤، ص: ١٥٥.
- (٧) عبد الله العروي: "مجملة تاريخ المغرب": الجزء ٢ المركز الثقافي العربي، الطبعة ٢٠٠٠. ص: ١٩.
- (٨) يرمى الأستاذ محمد بن هاشم أن مذهب الأدرسة كان سنياً منذ البداية، وذلك خلافاً لما هو سائد حول تبنيهم للمذهب الزيدي: "صفحات من تاريخ العلاقات المغربية المشرقية" مجلة دعوة الحق العدد ٣٦٤ / ٢٠٠٢.
- (٩) الإستقصاء... م س ص: ١٢٥.
- (١٠) محمد لمراني العلوي، "محاضرات في تاريخ بلاد المغرب" من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الرابع الهجري، مكتبة القدس السنة ٢٠٠٠ ص: ١٦.
- (١١) لقد أورد بروفينال: أن إدريس الثاني قد أسس عدوة القرويين سنة ١٩٤ هـ. وأستبعد أن يؤسس إدريس مدينتين متجاورتين في آن واحد والدليل على ذلك العملة التي ضربت بالمدينة سنة ١٧٢ هـ، وتحمل اسم إدريس الأول. ليفي: "الإسلام في المغرب والأندلس" ترجمة محمود عبد العزيز سالم، محمد صلاح الدين حلمي، دار نهضة مصر القاهرة بدون طبعة ١١٢.
- (١٢) عبد اللطيف أكنوش: "السلطة والمؤسسات السياسية.. مرجع سابق، ص: ٤٢.
- (١٣) عبد اللطيف أكنوش: "السلطة... م، س. ص: ٤٤.
- (١٤) عبد الله العماري: "اضمحلال دولة الخلافة ما بين (٧-٤ هـ/١٣-١٠ م)" منشورات كلية الآداب سايس فاس (سلسلة رسائل وأطروحات رقم ٦)، ص: ٩٨.
- (١٥) محمد لمراني العلوي: "م، س. ص: ٨٢.

الحميريين جزء من إقليم فاس، وإن كان ينصب عليها عاملاً كل ما عادت إلى سلطة الدولة بالمهدية ثم المنصورية، وينسحب نفس الشيء عن إقليم سجلماسة، وكذلك إقليم السوس الأقصى. وفي اعتقادنا أن دورهما تنشيط التجارة البعيدة المدى في إطار اقتصاد الوساطة، هو الذي جعل منهما إقليمين متميزين وهامين.

خاتمة

الخصيلة أن أشكال الصراع والوحدة المغربية خلال العصر الوسيط وطبيعتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدولية كذلك، كان لها الدور الأبرز في تحديد الأدوار الأساسية لهذا المجال في إطار العلاقات الدولية السائدة أي في تحديد البنية- الجيوسياسية للمجال المغربي كماً ونوعاً، وقد أظهر التحليل إلى حد ما أن الوحدة المجالية التي هي متأصلة منذ عدة قرون قد برزت خلال الفترة الوسيطية وبشكل واضح مع الدولة المرابطية، والتي اعتمدت على التراكمات التاريخية والتجارب السياسية السابقة من أدراسة وغيرهم والتي لم تكن إلا تعبيراً عن تطور فكري وسياسي سيتواصل مع الدولة الموحدية فيما بعد. وجلاله أن المعايينة الراهنة لتجربة الموحدين قد لا تقنعنا بأن الوحدة المغربية قد حصلت خلال العصر الوسيط، لكن بمنظور راهنية التجربة يحق لنا الإقرار بأن منجزات السلطة الموحدية كانت متقدمة في حقل تأسيس البديل عن تفكك الشرق العربي وتحدي الغرب الأوربي بمنظور جيوسياسي واقتصادي، بل والأكثر من ذلك تصلح لأن تكون هي الأخرى مثالاً ذا دلالة بالغة حين نتوخى اعتماد الإرث التاريخي لمتابعة سيرورة تكون مفهوم المجال المغربي، ودوره في مسرح العلاقات الدولية.

هذا وبمنطق الاستمرارية في تاريخ المجال المغربي، والذي يفرض علينا أن نقرأ تراث الحقبة الوسيطية بعين التفاعل والتداخل، لا بروح الانكسار والقطعية والجمود، فبعد التجربة المرينية التي عاشت ظروف خاصة بدأت تنذر بتحويلات كونية ستبدأ بشكل فعلي وعملي مع العصر الحديث والذي سيظل مدين لتراث العصر الوسيط ولعطاءاته وانكساراته، في حقل بناء وحدة المجال المغربي، وترسيخ اتجاه التوحيد السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، كما أنه سيظل رهين بالتغيرات العميقة التي شملت فضاء المغارب وشخصيته، وهي تحولات يصعب عزلها عن محيطها المتوسطي العام، الذي سيصبح تاريخ المجال برمته، منذ وقتئذ مفروناً بتاريخه يتفاعل معه ويفعل فيه حتى إلى يومنا هذا.

(34) Ibid. Idem p: 62.

(٣٥) أو مملكة تادلة، من أحد المعارضين للدولة الفاطمية الشيعية تم إعلانهم كدولة في تلمسان سنة ٩٥٤م على يد يعلى بن محمد بن صالح الذي كان موالياً للخلافة الأموية الأندلسية. عبد اللطيف أكنوش: السلطة... م س ص ٤٧.

(٣٦) أكنوش: "السلطة والمؤسسات..." م، س: الصفحة ٥٠.

(٣٧) أحمد الشكري: "الإسلام والمجتمع السوداني: إمبراطورية مالي" الطبعة ١. أبو ظبي بدون تاريخ ص: ١٠٩ وما بعدها. ابن حوقل القاسم النصيبي: "صورة الأرض، بيروت بدون تاريخ. هذا وقد جعل المقدسي مثلاً للمغرب إقليمياً وقسمه إلى سبعة كور منها: برقة، إفريقية، سجلماسة، جزيرة صقلية... انظر المقدسي محمد بن أحمد: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، القسم الخاص بالمغرب، نشره شارل بيلا، ١٩٥٠.

(٣٨) ابن حوقل، أبو القاسم، صورة الأرض، القاهرة، بدون طبعة، بدون تاريخ. ص ١٦.

(٣٩) نفسه ص: ٨٤، ٨٣.

(٤٠) ابن حوقل: "صورة الأرض" م، س. ص: ٧٠.

(٤١) الإصطخري، أبو القاسم إبراهيم محمد الكرخي، المسالك والممالك، تحقيق محمد جابر، بدون طبعة، ١٩٦١، ص: ٣٠٩.

(٤٢) ابن حوقل: م، س، ص: ٣٤٦.

(٤٣) البكري أبو عبيد الله: "كتاب المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب.

(٤٤) ابن حوقل: ويذكر في نفس الصفحة أنه في الفترة التي زار فيها المغرب كان بصيرة التي تبعد على طرابلس بيوم ضريبة على القوفل الخارجة من طرابلس إلى القيروان والقادمة كذلك من القيروان إلى طرابلس. ويقول انه لم يعرف ولا يسمع قبل ذلك عن هذه الضريبة، وهنا يعني أنها فرضت في العهد الفاطمي.

(٤٥) بوبه مجاني: "التقييم الإداري لبلاد المغرب في عصر الفاطميين من خلال رحلة ابن حوقل" سلسلة ندوات ٥ ١٩٩٣، كلية الآداب مكناس.

(٤٦) ابن حوقل: "صورة الأرض" ص: ٧١.

(٤٧) نفسه: ص ٩٢.

(٤٨) الإصطخري: "مسالك الممالك.." مصدر سابق، ص ٣٩.

(٤٩) ابن حوقل: ص: ٩٣.

(٥٠) نفسه والصفحة.

(٥١) النويري شهاب الدين: "نهاية الأرض في فنون الأدب" ج ٢٤ تحقيق د حسين نزار القاهرة ١٩٨٣، ص ١٦٦/٢٤.

(٥٢) ابن حوقل: ص ٨١.

(٥٣) المقدسي: "أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم"، ص ٢٤. ويقول أيضاً أن مستقر أمراء فاس من قبل الفاطميين بجبل زالغ واسم ناحيتهم في فاس عدوة القروي والأخرى مدينة الأندلسي.

(١٦) النويري: "تاريخ المغرب الإسلامي في العصر الوسيط" من كتاب نهاية الأدب في فنون الأدب، تحقيق وتعليق مصطفى أبو ضيف أحمد، دار النشر المغربية، بدون طبعة الصفحات ٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤.

(١٧) محمد القبلي: "مراجعات حول الثقافة بالمغرب في العصر الوسيط" الدار البيضاء السنة ١٩٨٧ ص: ٧.

(١٨) نفسه، ص: ٨.

(١٩) R.Montagne: "les Berbères et le Mahwen dans le sud du Maroc", Paris (L.F.A) 1930 P.29.

(٢٠) إبراهيم القادري بوتشيش: "تاريخ الغرب الإسلامي قراءة جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة" دار الطليعة بيروت ط ١٩٩٤، ص: ٦٤.

(٢١) البكري: "المغرب..." م، س. ص: ٢١٢.

(٢٢) هذا ما يؤكد ابن خلدون عند تقسيمه للمغرب إلى أدنى وأوسط وأقصى.

(٢٣) محمد القبلي: "حول التحركات البشرية بمجال المغرب الأقصى فيما بين منتصف ق ١٢ م ونهاية ق ١٣ م" مجلة كلية الآداب الرباط، العدد ٢١-٢٢ ط ١٩٨١ ص: ٤٧.

(٢٤) يبدو أن التفاوت المسجل في تعامل الإسطغرافية الوسيطية المغربية مع مختلف أنواع التحركات البشرية في المجال المغربي برمته ليس يراجع لمجرد الصدفة، ولعل السر في تفضيل الصنف الخاص بالتحركات المدوية الكبرى أنها تحركات جماعية مطاربة من جهة، وبالتالي فإنها مرتبطة من جهة أخرى بما يمكن أن يسمى بظاهرة الدولة وصيرورة الحكم، ويدهي أن لكل من هاتين الصفتين المتكاملتين بعداً سياسياً عسكرياً لا يمكن إغفاله على مستوى التدوين وصياغة البصمات، بهدف القيام بقراءة جديّة ومعقولة. القبلي: نفسه، ص: ٤٨.

(٢٥) محمد القبلي: "حول التحركات البشرية..." م، س. ص: ١٩.

(٢٦) إبراهيم القادري بوتشيش: "تاريخ الغرب"، م، س. ص: ٦٨.

(٢٧) محمود إسماعيل: "مقالات في الفكر والتاريخ" الدار البيضاء، ١٩٧٨، ص: ٧٦.

(٢٨) نفسه والصفحة.

(٢٩) نشاط مصطفى، نصوص مترجمة ودراسات عن العلاقات الإيطالية المغربية في العصر الوسيط، ط ١، مكتبة الطالب، وجدة، ٢٠٠٥.

(٣٠) إبراهيم القادري: "تاريخ الغرب..." م، س. ص: ٧٢.

(٣١) نشاط مصطفى: المرجع نفسه والصفحة.

(٣٢) ابن عذاري المراكشي: "البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب" الجزء ١، تحقيق ج.س كولان. وأ. ليفي بروفنصال مكتبة صادر بيروت، ط ٥، ١٩٩٨، ص: ٣٠١.

(*) A. Agnouche. "Historique politique du maroc: pouvoir, légitimités, institutions Ed: Afrique orient: casa 1987. PP 60 ets.

(٣٣) بلهوارى فاطمة، التكامل الاقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغربية خلال العصر الوسيط، منشورات الزمن، العدد ١١، س ٢٠١٠، ص ١٣٢.